الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

(تقرير الربع الأول من عام 2019)

من 2019/1/1-2019/3/31

Building Bridges not Walls
نبنى الجســور لا الحــواجز

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل متناهى الصغر .

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي : 12577

تليفون : 35370040 +202

فاكس : 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة :

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية... 3

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات).....3

2. تطور النشاط في السوق الثانوي.....4

ثانياً : شركات التأمين و جمعيات التأمين التعاوني 12

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري 17

رابعاً: التأجير التمويلي.....23

خامساً : نشاط التخصيم 28

سادساً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر 32

سابعاً: أخبار الهيئة.....36

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم)

- الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.

البيان	إصدارات أسهم التأسيس			إصدارات أسهم زيادة رأس المال			الإجمالي (القيمة بالمليون جم)		
	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة
يناير- مارس 2018	1198	14936	2650	456	39497	20164	1654	54433	22814
يناير- مارس 2019	885	7523	3323	339	30657	16312	1224	38180	19635
قيمة التغير	(313)	(7413)	673	(117)	(8840)	(3852)	(430)	(16253)	(3179)
معدل التغير%	(26)	(50)	25	(26)	(22)	(19)	(26)	(30)	(16)

يتضح من البيانات أن هناك انخفاض في إصدارات الأسهم ، حيث انخفض إجمالي قيمة إصدارات الأسهم في الربع الأول من عام 2019 بنسبة بلغت نحو 30% عن الفترة المقابلة لها من العام السابق كما انخفضت قيمة الاستثمارات الجديدة " أسهم التأسيس " أيضاً بنسبة 50% ، هذا بالإضافة إلى انخفاض قيمة اسهم زيادة رأس المال بنسبة 22%، وفيما يتعلق بالأسهم المدفوعة فقد بلغت نسبة الأسهم المدفوعة من أسهم التأسيس في الربع الأول من 2019 (من يناير – مارس 2019) نحو 44.2 % ، بالمقارنة بنحو 17.7% في الفترة المثيلة من العام السابق ، كما بلغت نسبة الأسهم المدفوعة من أسهم زيادة رأس المال نحو 53.2% الربع الحالي بالمقارنة بنحو 51.1 % في الفترة المثيلة من العام السابق.

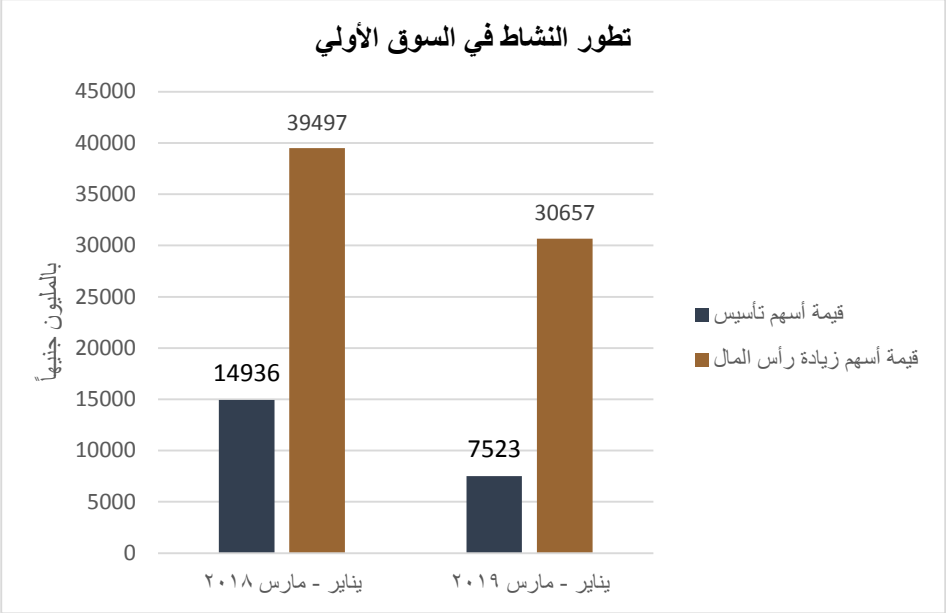

2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

-

المؤشر	إغلاق مارس 2018	إغلاق مارس 2019	قيمة التغير عن الفترة المقارنة	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	17450.15	14737.88	(2712.27)	(15.5)
EGX70	870.97	684.89	(186.08)	(21.4)
EGX100	2238.27	1738.16	(500.11)	(22.3)
مؤشر النيل	484.26	484.48	0.22	0.0

- المصدر : تقرير البورصة المصرية (الربع الأول من عامي 2018 & 2019).
- الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.

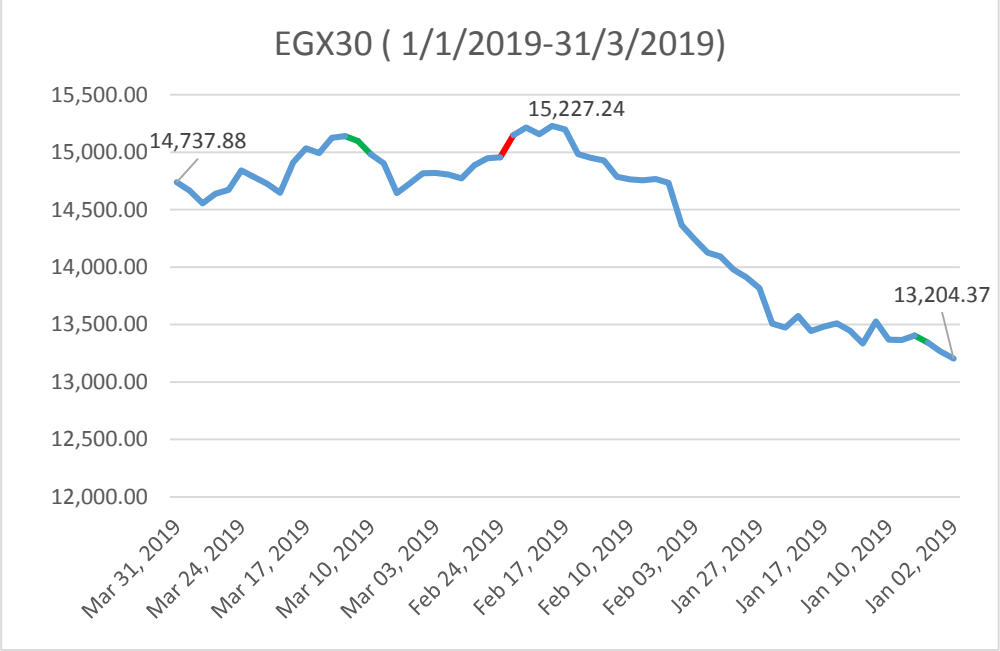
EGX30 (1/1/2019-31/3/2019)
15,500.00
15,000.00
14,500.00
14,000.00
13,500.00
13,000.00
12,500.00
12,000.00
14,737.88
15,227.24
13,204.37
Mar 31, 2019
Mar 24, 2019
Mar 17, 2019
Mar 10, 2019
Mar 03, 2019
Feb 24, 2019
Feb 17, 2019
Feb 10, 2019
Feb 03, 2019
Jan 27, 2019
Jan 17, 2019
Jan 10, 2019
Jan 02, 2019

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (يناير – مارس 2019):

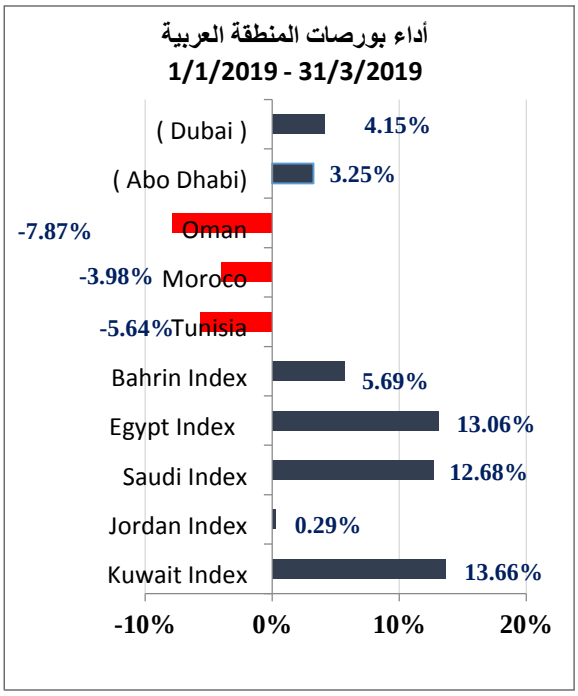

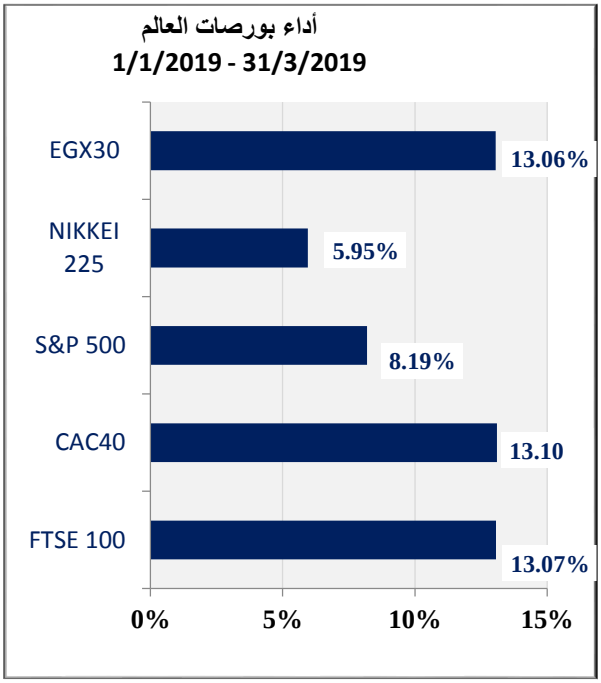

Market	Index
Kuwait	Kuwait S E (KWSE)
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM 30 (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX 30
United Kingdom	FTSE 100
France	CAC40
USA	S&P 500
Japan	NIKKEI 225

تعاملات المستثمرين خلال الفترة يناير – مارس 2019

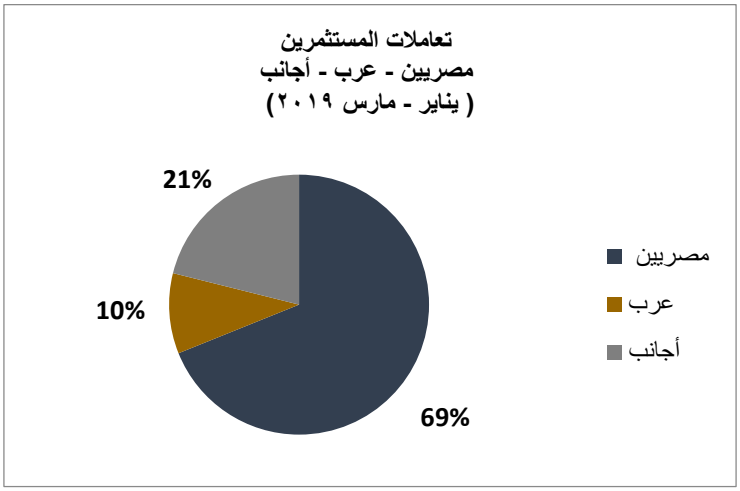

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين خلال الفترة على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 69% ثم الأجانب بنسبة 21% ثم جاءت تعاملات العرب في المؤخـرة بنسبة 10% وهي تقارب نصف تعاملات الأجـانب ونحو" سدس" تعاملات المصريين تقريبا.

ب-إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم و السندات**

جدول (1-3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم و السندات

البيـــــان	يناير – مارس 2018	يناير – مارس 2019	قيمة التغير	معدل التغير (%)
الأسهم المقيدة (داخل المقصورة)- تشمل بورصة النيل	**106579**	**59567**	**(47012)**	**(44)**
بورصة النيل	102	64	(38)	(37)
الأسهم غير المقيدة (خارج المقصورة) – OTC	**5456**	**7507**	**2051**	**38**
السندات	**15998**	**15552**	**(446)**	**(3)**
صناديق المؤشرات	**21**	**2**	**(19)**	**(91)**
إجمالي قيمـة التـــداول بالمليون جنيهاً	**128054**	**82628**	**(45426)**	**(35)**
إجمالي حجم التداول(بالمليون ورقة)	**19695**	**15551**	**(4144)**	**(21)**

- المصدر : تقرير البورصة المصرية (الاربع الأول من عامي 2018 & 2019).
- تم إضافة كل من : قيمة و حجم تداول السندات للفترة المقارنة من عام 2018 ضمن البيانات.
- الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.

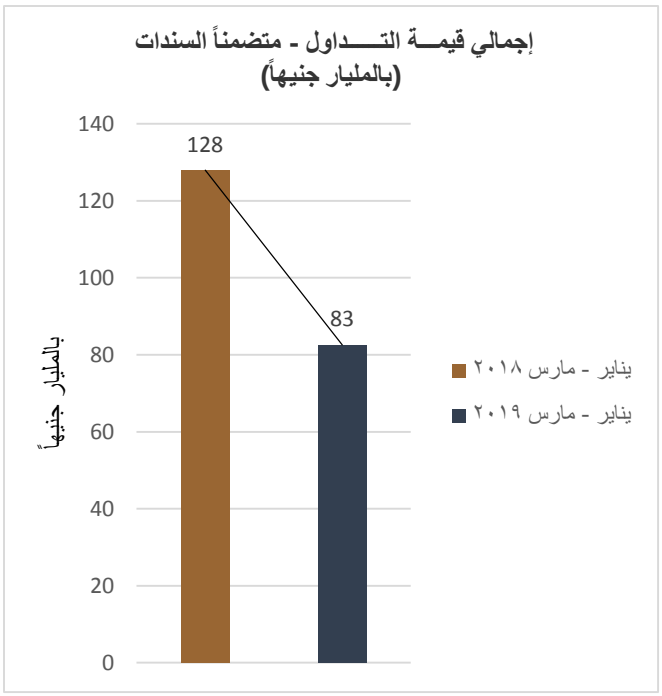

يتضح من الجـــــدول و السم البياني السابقين أن إجمالي قيمة التداول (الأسهم و السندات) قد انخفضت في الربع الأول من عـــــام 2019 بالمقارنة بالربع الأول من عـام 2018 ، من 128 مليار جنيها إلى 83 مليار جنيها على الترتيب بمعدل انخفاض بلغ 35.2 %.

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الأول من عام 2019

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 816.50 مليار جنيهاً في نهاية الربع الأول من عام 2019 وذلك بانخفاض بلغ نحو 19.31% عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي[1] بنهاية الفترة نحو 18.8%، كما يلي :

جدول (1-5): رأس المال السوقي (بالمليار جنيهاً)

البيان	إغلاق مارس 2018	إغلاق مارس 2019	قيمة التغير	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	974.20	816.50	(157.70)	(19.31)
رأس المال السوقي لـ EGX30	535.20	425.10	(110.10)	(25.90)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	1.20	1.20	0.00	0.00

- المصدر : تقرير البورصة المصرية (االربع الأول من عامي 2018 & 2019)

- الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة : 4333.9 مليار جنيه لعام 2018/2017 (بتكلفة العوامل و بالأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري (http://mpmar.gov.eg/متابعة-وتقييم/الحسابات-القومية-للاقتصاد-المصرى).

الترخيص ببعض الأنشطة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية:

جدول (1-6) بيان مقارن بعدد الأنشطة المرخص بها من الهيئة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

النشاط المرخص به	يناير – مارس 2018	يناير – مارس 2019	عدد الأنشطة المرخصة منذ بدء النشاط حتى نهاية مارس 2019
التوريق	0	2	11
التعامل والوساطة والسمسرة في السندات	0	0	3
أمين حفظ	1	0	45
ترويج وتغطية الاكتتاب فى الأوراق المالية	0	1	54
إدارة صناديق الاستثمار	0	0	59
خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	0	0	8
نشر المعلومات عن الأوراق المالية	0	0	5
التقييم والتصنيف الإئتماني للبنوك والمؤسسات المالية	0	0	1
الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية	1	2	218
السمسرة في الأوراق المالية	0	0	141
تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	0	1	84
صناديق الاستثمار المباشر	0	0	5
صانع سوق	0	0	1
الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	0	0	65
شركة صناديق	0	0	25
رأس المال المخاطر	0	1	24
صناديق الاستثمار	0	0	112
المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية	0	0	1
تقييم وتحليل الأوراق المالية	0	0	1
الاجمالـــي	2	7	863

الترخيص للمهنيين

جدول(1-7) بيان مقارن بعدد العاملين الذين اجتازوا اختبار المهنيين وفقاً للقرار رقم 24 لسنة 2007

مسلسل	المهنة المرخص بها	يناير - مارس 2018	يناير - مارس 2019	قيمة التغير	معدل التغير %
1	عضو منتدب	9	15	6	67
2	مدير فرع	13	9	(4)	(31)
3	مراقب داخلي	2	1	(1)	(50)
4	مسئول مكافحة غسل الأموال	0	1	1	0
5	المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	5	14	9	180
6	مدير عمليات المكتب الخلفي	5	2	(3)	(60)
7	مدير مخاطر	13	5	(8)	(62)
8	مراجع داخلي	4	3	(1)	(25)
9	مدير مالي	4	3	(1)	(25)
10	مدير حساب	35	26	(9)	(26)
11	باحث ومحلل مالي	1	1	0	0
12	محلل فني	0	0	0	0
13	مدير إدارة الوحدة البحثية	0	0	0	0
	الإجمالي	91	80	(11)	(12)

- الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.

ثانياً: نشاط التأمين

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

الأقساط:

جدول (2-1): أقساط تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات -تجاري (2019/1/1-2019/3/31)

بالمليون جنيهاً

بيـــان	الأقساط المُصْدَرَة		
	أشخاص	ممتلكات	المجموع
يناير/ مارس 2018	6993.0	3655.3	10648.4
يناير/ مارس 2019	9574.7	3939.3	13514.0
قيمة التغير	2581.7	284.0	2865.6
معدل التغير (%)	36.9	7.8	26.9

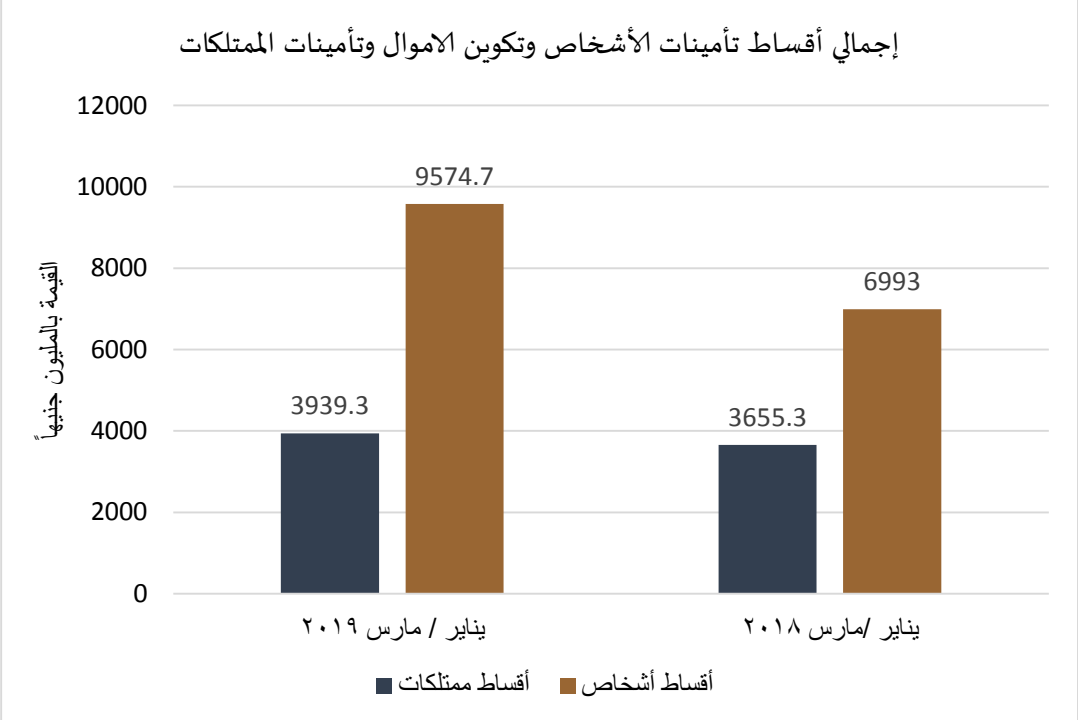

يلاحظ من الجدول السابق أنه خلال الفترة من يناير حتى مارس 2019:

تزايد جملة الاقساط المصدرة لتأمينات الأشخاص لتصل إلى 9.6 مليار جنيه مقابل نحو 7.0 مليار جنيه خلال الربع المقابل وبمعـدل زيادة قدره 36.9% وقد تزايدت قيمة الاقســاط المصــدرة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات من 3.7 مليار جنيه الى 3.9 مليار جنيه وبمعدل زيادة قدره 7.8%.

المطالبات:

بيان إجمالي المطالبات لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وتأمينات الممتلكات (تجارى):

جدول (2-3): مطالبات تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات (تجارى)-(2019/3/31-2019/1/1)

بالمليون جنيها

بيان مقارن بالمطالبات والتعويضات												
	تأمينات الأشخاص				تأمينات الممتلكات				الإجمالي			
بيان	يناير- مارس 2018	يناير- مارس 2019	قيمة التغير	معدل التغير %	يناير- مارس 2018	يناير- مارس 2019	قيمة التغير	معدل التغير %	يناير- مارس 2018	يناير- مارس 2019	قيمة التغير	معدل التغير %
التعويضات المسددة (بالمليون جنيهاً)	1711.9	1875.9	164.0	9.6	1925.2	2389.0	463.8	24.1	3637.1	4264.9	627.8	17.3

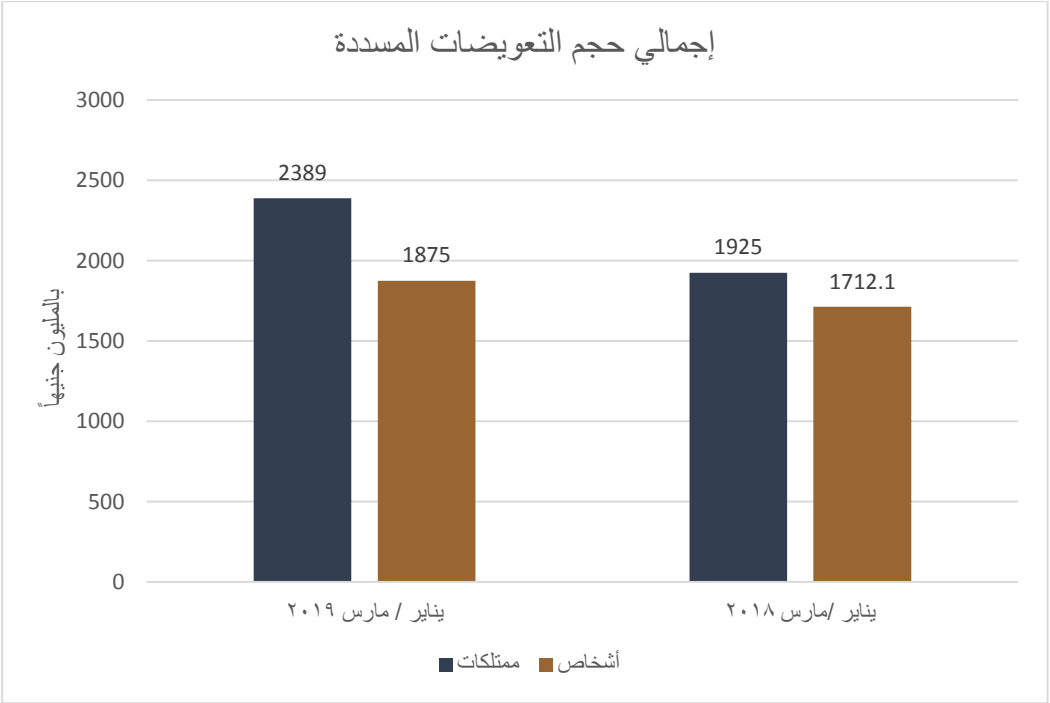

يلاحظ من الجدول السابق أنه خلال الفترة من يناير حتى مارس 2019:

ارتفعت قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الاشخاص الى 1.9 مليار جنيها مقابل 1.7 مليار جنيها بمقدار ارتفاع قدره 164 مليون جنيها وبمعدل 9.6% كما ارتفعت قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات الى 2.4 مليار جنيها مقابل 1.9 مليار جنيها وبارتفاع قدره 463.8 مليون جنيها وبمعدل 24.1% .

بَيَان (شَهْرِيّ تَرَاكُمِيّ تَفْصِيلِيّ) بِقِيمَةِ الأَقْسَاطِ المُحَصَّلَةِ وَالتَعْوِيضَاتِ المُسَدَّدَةِ لِتَأْمِينَاتِ المُمْتَلَكَاتِ وَالمَسْئُولِيَّاتِ :

فُرُوع التَأْمِين	بَيَان (شَهْرِيّ تَرَاكُمِيّ تَفْصِيلِيّ) بِقِيمَةِ الأَقْسَاطِ المُحَصَّلَةِ وَالتَعْوِيضَاتِ المُسَدَّدَةِ لِتَأْمِينَاتِ المُمْتَلَكَاتِ وَالمَسْئُولِيَّاتِ											
	مِنْ يَنَايِر حَتَّى مارس 2018						مِنْ يَنَايِر حَتَّى مارس 2019					
	قِيمَةِ الأَقْسَاطِ المُحَصَّلَةِ (بالمليون جنيه)			قِيمَةِ التَعْوِيضَاتِ المُسَدَّدَة (بالمليون جنيه)			قِيمَةِ الأَقْسَاطِ المُحَصَّلَةِ (بالمليون جنيه)			قِيمَةِ التَعْوِيضَاتِ المُسَدَّدَة (بالمليون جنيه)		
	تُجَارِيّ	تَكَافُلِيّ	إِجْمَالِيّ	تُجَارِيّ	تَكَافُلِيّ	إِجْمَالِيّ	تُجَارِيّ	تَكَافُلِيّ	إِجْمَالِيّ	تُجَارِيّ	تَكَافُلِيّ	إِجْمَالِيّ
الحَرِيق	594.5	101.5	696.0	231.9	33.5	265.4	618.9	135.4	754.3	817.9	12.8	830.7
النَقْل البَحَرِيّ	123.8	11.9	135.7	20.3	6.6	26.9	112.4	19.3	131.6	15.4	5.1	20.5
النَقْل الدَاخِلِيّ	51.1	6.1	57.1	7.3	0.4	7.7	36.9	10.4	47.3	3.8	0.8	4.6
أَجْسَام السُفُن	64.4	4.0	68.4	6.6	2.4	9.0	72.8	9.9	82.7	35.6	0.7	36.2
الطَيَران	24.4	0.0	24.4	480.8	0.0	480.8	42.7	0.0	42.7	(15.1)	0.0	(15.1)
السَيَّارَات التَكْمِيلِيّ	700.5	119.4	819.8	400.5	72.9	473.4	719.7	194.8	914.6	448.7	99.7	548.4
السَيَّارَات الإِجْبَارِيّ	123.2	57.7	180.9	86.8	28.1	114.9	110.4	42.1	152.5	74.3	25.2	99.5
الهَنْدَسِيّ	220.5	30.9	251.4	62.9	1.6	64.4	257.8	27.5	285.3	45.0	49.5	94.5
البِتْرُول	478.5	15.4	493.9	16.1	0.0	16.1	446.3	35.8	482.2	175.7	0.0	175.7
الحَوَادِث وَالمَسْئُولِيَّات	332.8	89.2	422.0	36.4	7.9	44.2	344.4	55.3	399.8	36.7	12.0	48.7
العِلَاج الطِبِّيّ	430.7	74.9	505.6	384.9	37.5	422.3	538.1	108.3	646.4	508.4	36.9	545.3
الإِجْمَالِيّ	3144.3	511.0	3655.3	1734.5	190.7	1925.2	3300.5	638.7	3939.3	2146.3	242.6	2389.0

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

ا) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة :

جدول (3-4): شركات التأمين والأنشطة المساعدة

	حتى مارس2018	حتى مارس 2019
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى	35	37
مجمعات التأمين	4	4
صناديق التأمين الحكومية	4	4

ملحوظة: البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (3-5): المهنيين في مجال التأمين

	حتى مارس 2018	حتى مارس 2019
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	70	78
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	9753	13698
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	65	70
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	1241	418
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	14	15
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	337	355
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	41	44

ملحوظة : البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 3.0 مليار جنيها في الربع الحالي (2019/1/1-2019/3/31) مقابل نحو 2.8 مليار جنيها في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل نمو بلغ نحو 7.1 % ، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الاول من عام 2019 :

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (2019/1/1-2019/3/31) - بالمليون جنيهاً

	عدد المستثمرين		قيمة التغير	معدل التغير %	قيمة التمويل		قيمة التغير	معدل التغير %
	يناير - مارس 2018	يناير - مارس 2019			يناير - مارس 2018	يناير - مارس 2019		
الإجمالي	1907	2142	235	12.3	549.7	440.7	(109)	(19.8)

- الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.

يتضح من الجدول ارتفاع عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2019/1/1-2019/3/31) بنسبة 12.3% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2018، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد انخفض بنسبة 19.8% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق.

جدول (3-2) عدد المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (2019/1/1-2019/3/31)

الدخل الشهري بالجنيه	يناير - مارس 2018		يناير - مارس 2019		قيمة التغير	معدل التغير %
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %		
حتى 2500	1054	55.3	1243	58	189	17.9
أكبر من 2500 -3500	427	22.4	425	20	(2)	(0.46)
أكبر من 3500	426	22.3	474	22	48	11.2
الإجمالي	1907	100	2142	100	235	12.3

- الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.

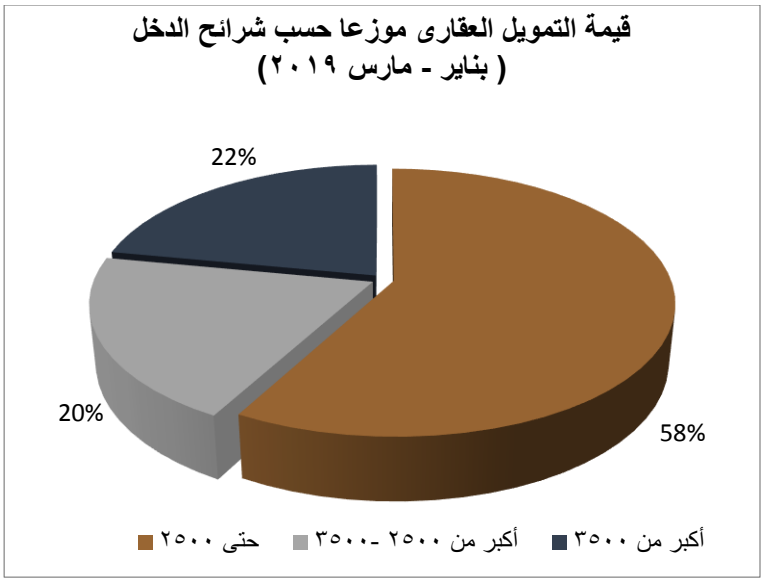

يتضح من كل من الجدول والرسم البياني السابقين استحواذ المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (حتى 2500 جنيه) على نسبة في عدد المستثمرين بلغت نحو 58.0 % وذلك في الربع الاول من عام 2019 (2019/1/1-2019/3/31) في حين بلغ نصيب ذوي شرائح الدخل الشهري (أكبر من 3500 جنيه) نحو نسبة 22.0 %.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (2019/1/1-2019/3/31)

فئة المساحات م2	يناير - مارس 2018		يناير - مارس 2019		قيمة التغير	معدل التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %		
من 0 -66 م2	58	3.04	147	7	89	153.4
من 66-86 م2	11	0.57	48	2	37	336.3
أكبر من 86 م2	1838	96.3	1947	91	109	5.9
الإجمالي	1907	100	2142	100	235	12.3

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م2) على أعلى نسبة بلغت نحو 91% في الربع الاول من عام 2019، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال دار مصر التابعة لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وكذا مشروعات الاسكان الاجتماعي ، وذلك بالمثل في الفترة المثيلة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 96.3%.

عدد المستثمرين موزعا حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (2019/1/1-2019/3/31)

نوع الغرض	يناير - مارس 2018		يناير - مارس 2019		قيمة التغير	معدل التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %		
سكنى	1905	99.9	2142	100	237	12.4
أخرى	2	0.1	0	0	0	0
الإجمالي	1907	100	2142	100	237	12.4

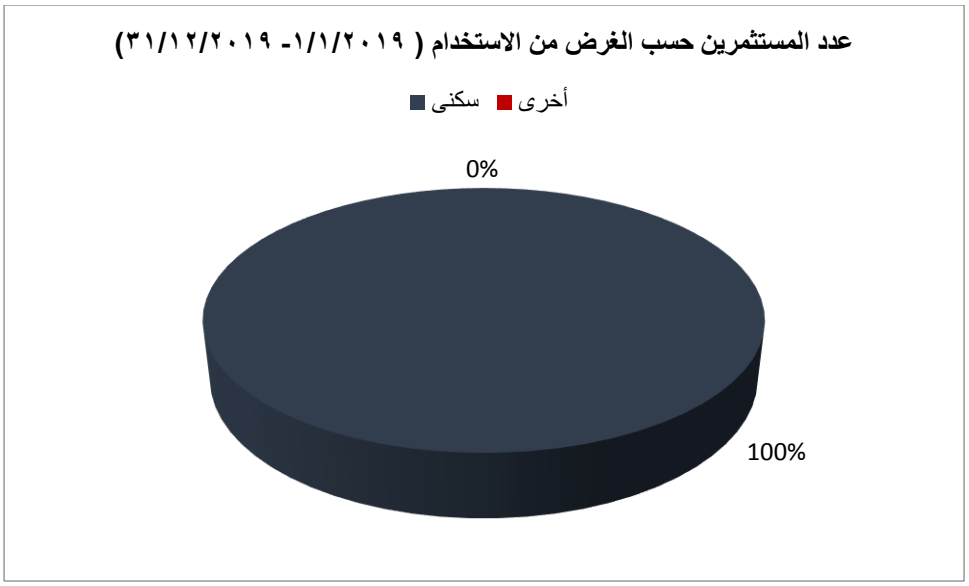

قيمة التمويل العقاري موزعا حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (2019/1/1-2019/3/31)- بالمليون جنيهاً

نوع العميل	يناير - مارس 2018		يناير - مارس 2019		قيمة التغير	معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري	أهمية نسبية %	قيمة التمويل العقاري	أهمية نسبية %		
عادى	172.2	31.3	159.9	36.3	(12.3)	(7.1)
عميل صندوق	173.3	31.5	198.5	45	25.2	14.5
محافظ مشتراه	204.2	37.1	82.3	18.7	(121.9)	(60)
الإجمالي	549.7	100	440.7	100	(109)	(19.8)

عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3- 6) شـركات التمويل العقـاري الجديدة

البيـــان	يناير - مارس 2018	يناير - مارس 2019	قيمة التغير	نسبة التغير %	تراكمياً حتى مارس 2018	تراكمياً حتى مارس 2019	قيمة التغير	نسبة التغير %
عدد شركات التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	0	0	0	0	14	14	0	0
إجمالي رؤوس الأموال المصدرة للشركات (مليون جنيهاً)	0	0	0	0	2109.0	2092.8	(16.2)	(0.8)

يتضـح مـن الجـدول عـدم التـرخيص لشـركات تمويـل عقـاري جديـدة خـلال الربـع الاول مـن عـام 2019 وكذلك خلال الربع المقارن من عام 2018.

خبراء التقييم العقاري

– لـم يـتم قيـد أي خبيـر تقيـيم عقـاري خـلال الربـع الاول مـن عـام 2019 ، وكـذا خـلال الفتـرة المثيلـة من العام السابق 2018 .

جدول (3 –7) عدد خبراء التقييم العقـاري تراكميًا حتى نـهاية الربع الأول لعام 2019

البيـــان	تراكمياً حتى مارس2018	تراكمياً حتى مارس 2019	قيمة التغير	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	198	191	(7)	(3.5)

– الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.

رابعاً: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلى

البيان	يناير- مارس 2018	يناير- مارس2019	نسبة التغير %
عدد العقود	408	755	85
قيمة العقود (بالمليون جنيها)	7549.25	13724.5	82

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من يناير – مارس عام 2019 شهدت ارتفاعًا في هذا النشاط من حيث عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2018، حيث تزايدت قيمة العقود التأجير التمويلي خلال الفترة لتصل إلى13.7 مليار جنيها مقارنةً بـ 7.5 مليار جنيها خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 82% كما تزايدت ايضا عدد العقود من 408 عقدا الى 755 عقدا وبمعدل زيادة بلغ 85% ، وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلى على خريطة النشاط الاقتصادى فى مصر .

وتجدر الاشارة الى أن صيغة التأجير التمويلى من أهم الأدوات التمويلية، التى يمكن أن تفيد الاقتصاد القومى، فى ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة فى توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة فى الموازنة للدولة كما أنه يمكن أن تسهم فى تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

تطور نشاط التأجير التمويلى وفقاً لعدد العقود

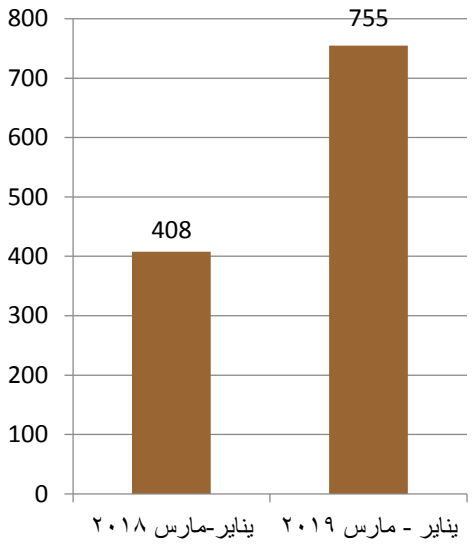

تطور نشاط التأجير التمويلى وفقاً لعدد وقيمة العقود

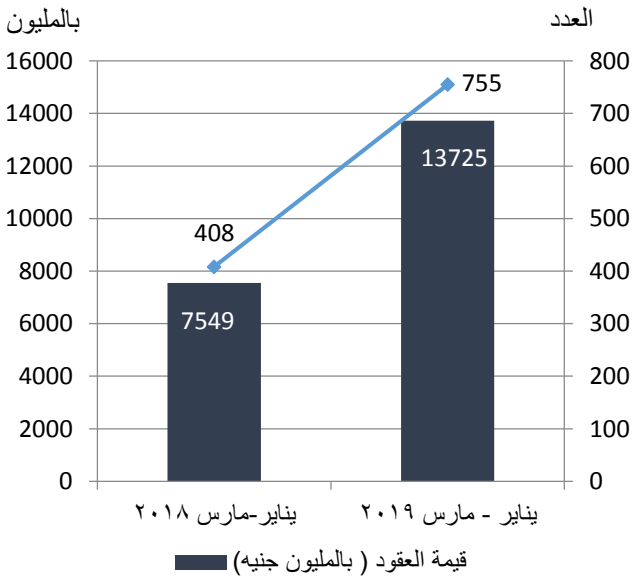

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	يناير – مارس 2018			يناير – مارس 2019		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	الحصة السوقية %	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	56	5214.26	69	87	10665.94	78
2	خطوط انتاج	10	188.81	3	15	833.27	6
3	سيارات نقل	125	324.06	4	231	752.31	5
4	آلات ومعدات	50	878.82	12	75	517.44	4
5	معدات ثقيلة	32	252.39	3	50	465.44	3
6	سيارات ملاكي	105	147.72	2	285	418.37	3
7	أخرى	15	86.23	1	10	70.8	1
8	أجهزة مكتبية	14	11.97	0	2	0.94	0
9	بواخر وطائرات	1	445	6	0	0	0
الإجمالي		408	7549.25	100	755	13724.51	100

يتضح من الجدول أن الفترة من يناير – مارس 2019 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت 10.6 مليار جنيها وبنسبة 78% من إجمالي قيمة العقود تلاه في الترتيب نشاط خطوط انتاج باستحواذه على 6 % من إجمالي قيمة العقود وبقيمة بلغت 833.27 مليون جنيها. وحل في الترتيب الثالث نشاط سيارات نقل بقيمة عقود بلغت 752.31 مليون جنيها وبنسبة 5 % من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة شركة كوربليس للتاجير التمويلى – مصر(كورب ليس) باستحواذها على حصة سوقية بلغت 22.52 %، تليها شركة تكنوليس للتأجير التمويلي بنسبة 11.53% لتأتى شركة العربى الافريقى الدولى للتأجير التمويلى في الترتيب الثالث بنسبة 10.47% من إجمالي قيم العقود بالسوق خلال الفترة محل الدراسة ، ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً خلال الفترة (يناير – مارس 2019) :

جدول (4-3) الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

م	اسم الشركة	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيها	الحصة السوقية %
1	كوربليس للتاجير التمويلى - مصر(كورب ليس)	50	3090.56	22.52
2	تكنوليس للتأجير التمويلي	2	1582.05	11.53
3	شركة العربى الافريقى الدولى للتاجير التمويلى	12	1437.32	10.47
4	الشركة الدوليه للتاجير التمويلى - انكوليس	12	868.74	6.33
5	التوفيق للتاجير التمويلى	12	716.94	5.22
6	بي ام للتأجير التمويلي	34	529.26	3.86
7	جى بى للتاجير التمويلى	22	475.88	3.47
8	كايرو للتأجير التمويلى	10	461.4	3.36
9	تنمية للتاجير التمويلي - ايجي ليس	30	456.59	3.33
10	شركة الاهلى للتأجير التمويلى	13	410.56	2.99
11	تمويل للتاجير التمويلى	15	410.26	2.99
12	شركة اتش دى للتأجير التمويلى HD Leasing	1	407.85	2.97
13	يونايتد للتأجير التمويلي	18	393.65	2.87
14	كيو أن بى الأهلى للتأجير التمويلى	73	343	2.5
15	شركة أديليس للتأجير التمويلى	13	342.23	2.49
16	شركة المجموعة المالية هيرمس للتاجير التمويلى	20	322.82	2.35
17	التعمير للتاجير التمويلى	16	288.42	2.1
18	يو اى فاينانس	80	283.96	2.07
19	أخرى	322	903.03	6.58
	الإجمالى	755	13724.50	100.00

خامساً : نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 5.1 مليار جنيها في الفترة (من يناير– مارس 2019) بالمقارنة بنحو 5.0 مليار جنيها في الفترة (من يناير– مارس 2018) ، بمعدل زيادة قدرها 1.5 %.

جدول (5–1) حجم الأرصدة المدينة (بالمليون جنيها)

السنة	يناير– مارس 2018	يناير– مارس2019	معدل التغير %
حجم الأرصدة المدينة	5040	5116	1.5

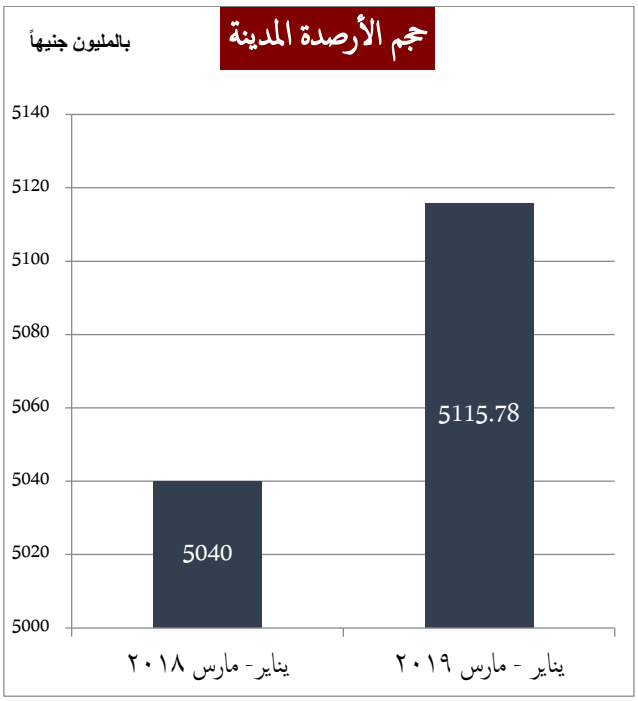

حجم الأوراق المخصمة

جدول (5-2) حجم الأورق المخصمة (بالمليون جنيها)

البيـان	يناير- مارس 2018	يناير- مارس2019	معدل التغير %
مع حق الرجوع	1521.0	1512.2	(0.6)
بدون حق الرجوع	749.0	929.3	24.1
إجمالي حجم الأوراق المخصمة	2270.0	2441.5	7.6

- الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.

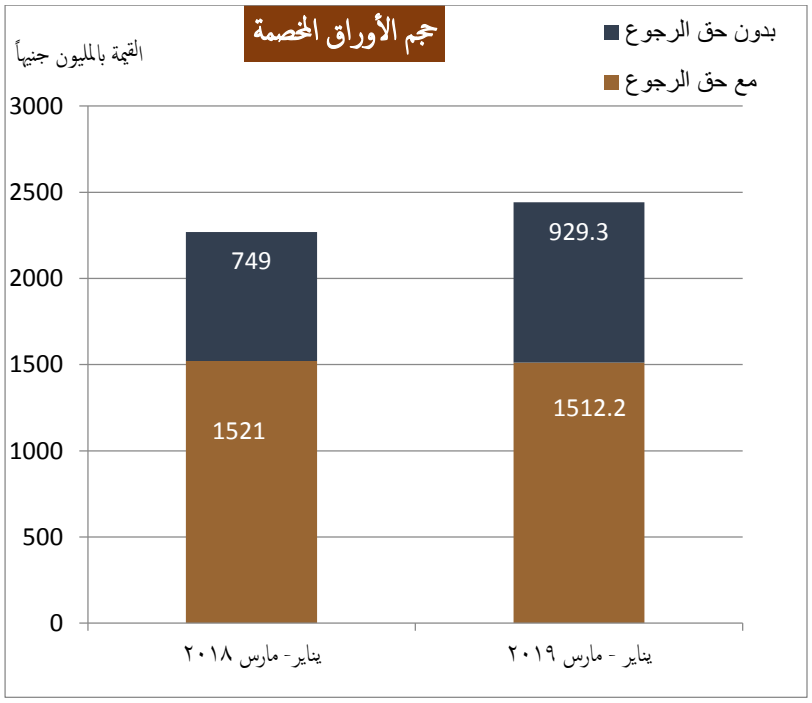

عدد العملاء

جدول (5-3) عدد العملاء

البيان	في نهاية مارس 2018	في نهاية مارس2019	معدل التغير%
عدد العملاء	277	325	17.3

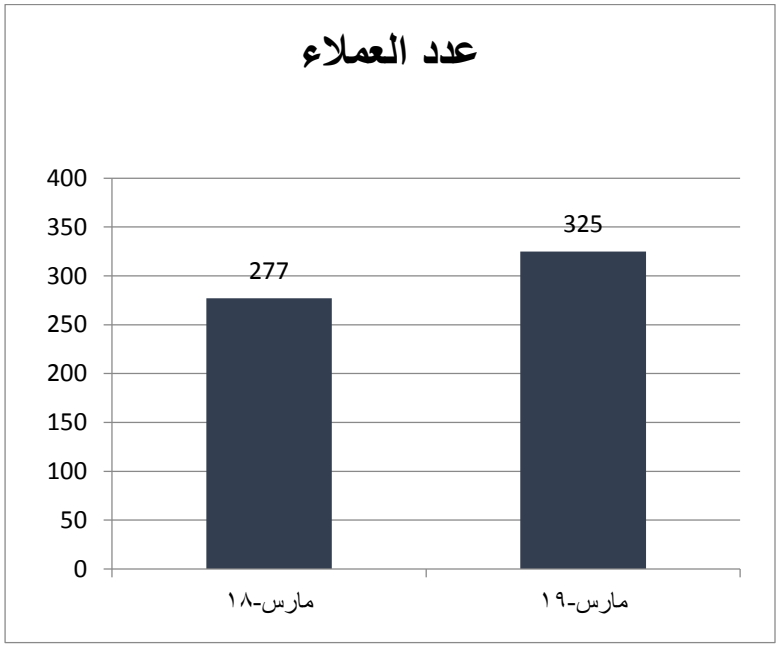

جدول (5-4) شركات التخصيم

البـــــــيان	يناير – مارس 2018	يناير – مارس2019
إجمالي عدد الشركات المقيدة	9	9
عدد الشركات التي حصلت على الترخيص	1	0

جدول (5-5) الحصص السوقية لشركات التخصيم (يناير – مارس 2019)

اسم الشركة	يناير – مارس 2018	يناير – مارس2019
شركة QNB الأهلي للتخصيم	45.74	41.53
الشركة المصرية للتخصيم	26.51	28.87
شركة درايف للتخصيم	23.28	22.59
شركة هيرمس للتخصيم	0.00	4.65
شركة المصريين للتخصيم	0.33	1.93
الشركة المصرية لضمان الصادرات	0.61	0.43
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط)	2.41	0
شركة القاهرة للتخصيم	1.10	0
الإجمالي	100	100

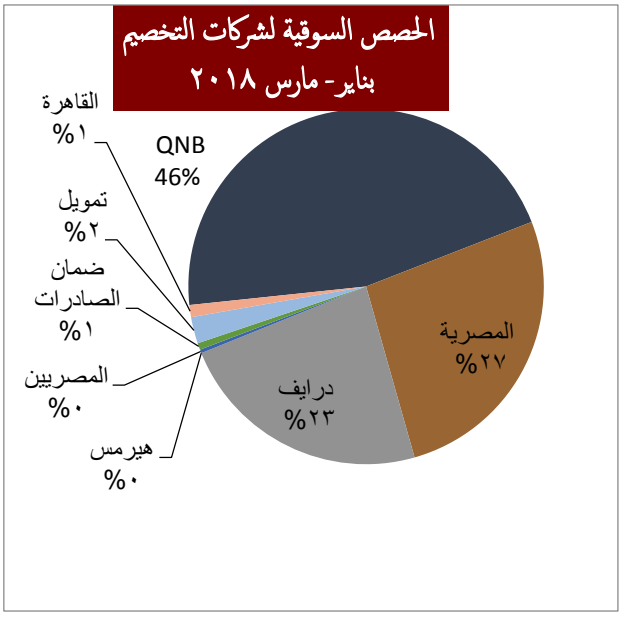

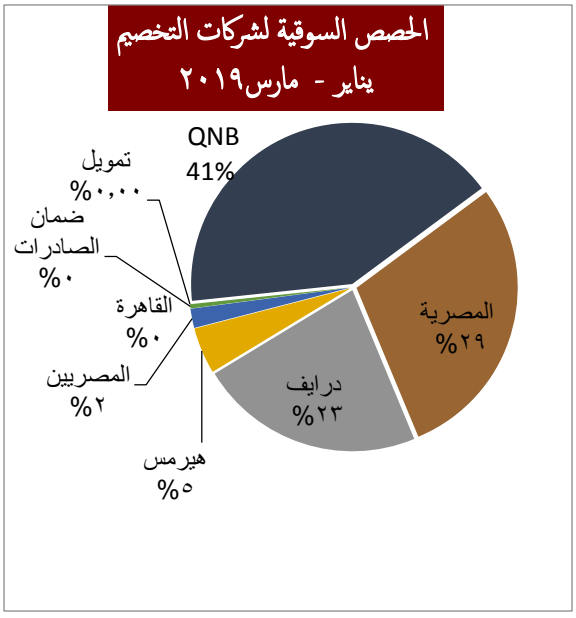

سادساً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر

خلال فترة الربع الأول من عام 2018 مقارنة بفترة الربع الأول من عام 2019

جدول (6-1) التمويل متناهي الصغر وفقاً لكل فئة (أ – ب – ج، والشركات) (القيمة بالمليون جنيها)

الفئة	نشاط التمويل متناهي الصغر خلال الربع الأول من عام 2018 (من بداية يناير وحتى نهاية مارس)*				نشاط التمويل متناهي الصغر خلال الربع الأول من عام 2019 (من بداية يناير وحتى نهاية مارس)*			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
(أ)	60	39.8	493	36.0	(1)	(1.4)	297	26.9
(ب)	3	2.0	31	2.3	(19)	(26.3)	(60)	(5.4)
(ج)	2	1.1	12	0.9	7	9.5	42	3.8
شركات	85	57.0	833	60.9	86	118.2	825	74.7
الإجمالى	150	100	1368	100	73	100	1104	100

*صافي التغير في خلال فترة الربع المالي من بداية يناير وحتى نهاية مارس من كل عام.

ملاحظات على الجدول السابق :

- انخفض عدد العملاء بالفئة (أ) بقيمة 1000 عميل وبنسبة 1.4%.
- يرجع سبب انخفاض العملاء وأرصدة التمويل بالفئة (ب) إلى انتقال جمعية منها إلى الفئة (أ) مما أثر على عدد العملاء وأرصدة التمويل بالانخفاض الملحوظ.

تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجارى- خدمي- زراعي- إنتاجي):

جدول (6-2) التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي) (القيمة بالمليون جنيها)

النشاط	نشاط التمويل متناهي الصغر خلال الربع الأول من عام 2018 (من بداية يناير وحتى نهاية مارس)*				نشاط التمويل متناهي الصغر خلال الربع الأول من عام 2019 (من بداية يناير وحتى نهاية مارس)*			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
تجاري	99	65.9	924	67.5	28	38.4	652	59.1
خدمي	23	15.4	212	15.5	16	22.4	184	16.6
زراعي	19	12.7	126	9.2	23	31.6	187	16.9
إنتاجي	9	6.0	106	7.8	6	7.6	82	7.4
الإجمالى	150	100	1368	100	73	100	1104	100

*صافي التغير في خلال فترة الربع المالي من بداية يناير وحتى نهاية مارس من كل عام.

من أهم مؤشرات تطور النشاط فى الربع الأول من عام 2019:

يحتل النشـــاط التجاري المرتبة الأولى مقارنة بالأنشطة الأخــرى بأرصدة تمويل بلغت 652 مليون جنيه خلال فترة الربع الأول من عام 2019 مقابل 924 مليون جنيه في فترة الربع الأول من عام 2018، يليه النشاط الزراعي بقيمة 187 مليون جنيه الذي حقق 126 مليون جنيه فى الفترة المثيلة من العام السابق.

انخفاض أعداد المستفيدين من قروض التمويل متناهى الصغر حيث انخفض اعداد المستفيدين من 150 ألف عميل الى 73 ألف عميل خلال الربع الأول 2019.

تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

جدول (6-3) تحليل التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث): (القيمة بالمليون جنيها)

نوع المستفيد	نشاط التمويل متناهي الصغر خلال الربع الأول من عام 2018 (من بداية يناير وحتى نهاية مارس)*				نشاط التمويل متناهي الصغر خلال الربع الأول من عام 2019 (من بداية يناير وحتى نهاية مارس)*			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
ذكور	25	%17.0	681	%49.7	59	%81.1	643	%58.2
إناث	124	%83.0	688	%50.3	14	%18.9	461	%41.8
الإجمالى	150	%100	1,368	%100	73	%100	1,104	%100

*صافي التغير في خلال فترة الربع المالي من بداية يناير وحتى نهاية مارس من كل عام.

- ارتفعت نسبة الذكور فيما يتعلق بأرصدة التمويل من 49.7% فى الربع الأول من عام 2018 إلى 58.2% في الربع الأول من عام 2019 بقيمة تمويل بلغ 643 مليون جنيه مقابل 681 مليون جنيه في نفس الفترة من العام السابق، وتمثل الإناث نسبة 41.8% من أرصدة التمويل خلال هذا الربع بقيمة تمويل بلغت نحو 461 مليون جنيه، بالمقارنة بنسبة 50.3 % في الفترة المثيلة من العام السابق.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية وفروعها عدد (2087) في نهاية الربع الأول من عام 2019 (2019/3/1 حتى 2019/3/31) ، وذلك بالمقارنة بعدد (1721) في نهاية الربع الأول من عام 2018 (2018/3/1 حتى 2018/3/31) كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (6-4) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

البيان	عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية عام 2018			عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية عام 2019		
	عدد الجهات المرخص لها	فروع	إجمالي	عدد الجهات المرخص لها	فروع	إجمالي
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	13	371	384	14	457	471
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	18	99	117	18	109	127
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	839	64	903	869	66	935
الشركات	3	314	317	9	545	554
الإجمالي	873	848	**1721**	910	1177	2087

*صافي التغير في خلال فترة الربع المالي من بداية يناير وحتى نهاية مارس من كل عام.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ارتفاع عدد الجهات المرخص لها بمزاولة النشاط بواقع عدد 37 جهة (متضمناً ذلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات) في نهاية الربع الأول من عام 2019 بنسبة 4.2 % مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2018.
- ارتفاع عدد إجمالي منافذ تقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر بواقع عدد 366 منفذ في نهاية الربع الأول من عام 2019 بنسبة 21.3% مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2018 حيث بلغ العدد 1721 منفذ تمويل.
- اعتماد الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئتي (أ، ب) والشركات بشكل رئيسي على شبكة فروعها في تقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر.

سابعاً: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية يوافق على مشروع قانون التمويل الاستهلاكي وإرساله للجهات المختصة لإصداره

وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على مشروع قانون جديد لتنظيم نشاط التمويل الاستهلاكى والذى ينظم كل نشاط يهدف إلى توفير التمويل المخصص لشراء السلع والخدمات لأغراض استهلاكية فى مصر متى تَم مزاولته على وجه الاعتياد، ويشمل التمويل من خلال بطاقات المدفوعات التجارية أو أنظمة المدفوعات. واستثنى مشروع القانون التمويل الذي تقل المدة الزمنية لسداد أقساطه عن الحد الذي يصدر به قرار من مجلس إدارة الهيئة على ألا يقل في كل الأحوال عن ستة أشهر، و لا تسري احكامه على أنشطة التمويل التي تجريها البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري ولو كانت بغرض تمويل شراء سلع أو خدمات استهلاكية، كما لا تسري أحكام القانون على الأنشطة المنظمة بموجب أحكام قوانين التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل متناهي الصغر أو شراء العقارات من خلال المطورين العقاريين ، ولا على مقدمي التمويل الاستهلاكي الذين يقل حجم التمويل المقدم منهم سنويًا عن الحد الذى يقرره مجلس إدارة الهيئة على ألا يقل عن 25 مليون جنيه .

الرقابة المالية تصدر معايير الملاءة المالية لشركات التأجير التمويلي والتخصيم

وافق مجلس إدارة الهيئة على إصدار معايير الملاءة المالية لشركات التأجير التمويلي والتخصيم لتدعيم قدرة الشركات على إتاحة التمويل من خلال إدارة مخاطر الائتمان ومواجهة مخاطر التشغيل وفقا لأفضل التطبيقات الدولية لأساليب قياس مخاطر منح التمويل والائتمان.

و قد جاء إصدار معايير الملاءة المالية بهدف الحفاظ على قدرة وإمكانيات شركات التأجير التمويلي والتخصيم على مزاولة نشاطها بكفاءة وتحقيقا لأهداف إصدار قانون تنظيم التأجير التمويلي والتخصيم وفى مقدمتها إتاحة التمويل للمشروعات الإنتاجية والخدمية وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

و قد حددت معايير الملاءة المالية الحد الأدنى لما يجب إحتجازه من إيرادات الشركة كمخصصات لمواجهة القروض التي يتم التأخر في سدادها بحسب مدة التأخير، كما حددت الشروط الواجب توافرها لإعدام واستبعاد القروض التي يصعب تحصيلها من محفظة قروض الشركات ، ومن ناحية أخرى تؤكد المعايير على عدم

تجاوز آجال القروض التي تحصل عليها الشركة لآجال قروض تمويل العملاء ، كما تضمن قرار مجلس الإدارة معيار السيولة اللازم توافره لمقابلة التزامات الشركة مستحقة الأداء، و قد قرر مجلس إدارة الهيئة إتاحة فترة زمنية لا تتعدى ثلاث سنوات لاستيفاء متطلبات التطبيق منذ العمل بالقرار.

الرقابة المالية تصدر دليلاً توضيحيًا لنظام التصويت التراكمي لانتخاب أعضاء مجالس إدارات الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية

أصدرت الهيئة دليل عن التصويت التراكمي، يوضح مفهوم آلية التصويت التراكمي، والإطار القانوني المنظم له وكيفية تطبيقه، كما يحدد النماذج المستخدمة لتطبيقه.

و يمثل الدليل أحد جهود الهيئة لتوعية الشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة المصرية، بالإضافة إلى الشركات المرخص لها من الهيئة بمباشرة أحد الأنشطة في مجال الخدمات المالية غير المصرفية، بما صدر من تعديل في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية – بمنتصف عام 2018 – والملزم للشركات بأن يشمل النظام الأساسي لها نظام استخدام التصويت التراكمي بما يسمح بالتمثيل النسبي كلما كان ذلك ممكنًا، كإجراء تنظيمي يهدف لممارسة الحوكمة الرشيدة لتنمية ورفع كفاءة الأسواق، والحد من الكثير من المنازعات ذات الصلة.

اعداد نسخة مُحدَثة من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال

قامت الهيئة بإعداد نسخة محدثة من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال ، حيث تُعد المعلومات ضرورة لا غنى عنها للمتعاملين في سوق الأوراق المالية ، والأطراف ذات الصلة من شركات عاملة في مجال الأوراق المالية وشركات مقيدة وغير مقيدة في البورصة المصرية .

و قد تم إجراء تعديلات شاملة لزيادة كفاءة وعمق سوق رأس المال المصرى باستحداث مؤسسات وأدوات مالية جديدة تزيد من جاذبية سوق المال للإستثمار به، فضلا عن جعله مواكباً لأفضل التطبيقات الدولية المعمول بها في التشريعات والقواعد التنظيمية والرقابية لسوق رأس المال .

الرقابة المالية تتلقى القوائم المالية من الشركات والجهات عبر البريد الإلكتروني لأول مرة

بهدف تبسيط الإجراءات وسرعة إنهاء المعاملات، وتوفيراً للجهد والوقت قررت الهيئة تلقي القوائم المالية الدورية والسنوية من خلال البريد الالكتروني بجانب النسخة الورقية التي ترسل للهيئة بالطرق المتبعة قانوناً، على أن تحسب المواعيد القانونية المقررة – حال موافاة الهيئة بتلك القوائم – بمجرد استلام ما يفيد وصول البريد الالكتروني.

وتهيب الهيئة بالشركات والجهات التي تتعامل معها سرعة موافاتنا بالبريد الالكتروني ومسئولي الاتصال الخاص بها لتسهيل عملية التواصل مع أطراف السوق المختلفة على ذات البريد الالكتروني.
وعلى أن يعد البريد الالكتروني المرسل إلى الهيئة بمثابة إقرار بصحة البيانات والمعلومات المقدمة في هذا الشأن، وأن البريد الالكتروني المرسل من الهيئة بمثابة إخطار بعلم الوصول.
وذلك في ضوء اضطلاع الهيئة العامة للرقابة المالية بمباشرة دورها وفقاً لأحكام القانون رقم 10 لسنة 2009 الصادر بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، والعمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وتنميتها وكفالة توازن حقوق المتعاملين فيها، وتوفير الوسائل والنظم وإصدار القواعد التي تتضمن كفاءة هذه الأسواق وشفافية الأنشطة التي تمارس فيها.
وفي ضوء ما أوردته المادة السادسة من قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 من متطلبات وقواعد يتعين على الشركات التي طرحت أوراقاً مالية لها في اكتتاب عام ضرورة مراعاتها والالتزام بها.

الرقابة المالية تنضم إلى مبادرة " الإتفاق العالمي" للأمم المتحدة

في اطار دعم التنمية المستدامة وتعزيز التمويل الأخضر بالأسواق المالية غير المصرفية، انضمت الهيئة لمبادرة " الاتفاق العالمي" للأمم المتحدة بمنتصف يناير 2019، لتصبح هيئة الرقابة المالية – بمصر – المؤسسة الحكومية رقم 206 ضمن الهيئات والمؤسسات الحكومية على مستوى العالم المنضمة لتلك الاتفاقية، وثانى هيئة رقابية مالية بعد هيئة سوق المال في صربيا والتي انضمت للاتفاق في فبراير 2017 .
مما يعد تأكيدا" عمليا على الإلتزام بمبادئ الاتفاق العالمى للأمم المتحدة والعمل على دمج الاستدامة في استراتيجية الهيئة للخدمات المالية غير المصرفية 2018 –2022 وآليات العمل بها، بالإضافة إلى تدعيم الهيئة للمبادئ العَشرة المقبولة عالمياً في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة، ومكافحة الفساد في نطاق اختصاصها .
و قد استحدثت الهيئة إدارة متخصصة للاستدامة تختص تلك الإدارة بمتابعة تنفيذ استراتيجية الاستدامة داخل

الهـيئة لتضمن مزيداً من الحوكمة ومراعاة المســئولية الاجتماعية تجــاه البيئة، و توافـر التمويل الأخضـر و المستدام للقطاع المالى غير المصرفي و كذا التنسيق والتعاون مع المؤسسات والاتحادات الدولية والإقليمية والمحلية المعنية بالتنمية المستدامة.

الهيئة تعقد ورشة عمل مشتركة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

عقد الهيئة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ورشة عمل تهدف لخلق وعى عام لدى السوق المصرى بالأدوات المالية المستحدثة من أدوات الدين قصيرة الأجل، وعرض وتقديم الإطار التنظيمى والتشريعى المنظم لها والصادر عن الهيئة أمام الأطراف ذات العلاقة من الجهات المؤهلة لإصدار تلك النوعية من السندات ، والمستثمرين المؤهلين للاكتتاب الخاص فى أدوات الدين قصيرة الأجل ، والجهات العاملة في مجال الأوراق المالية المرخص لها من الهيئة بنشاط ترويج وتغطية الاكتتاب لإدارة الطرح والتي يقع عليها مسئولية التأكد من الملاءة المالية للأشخاص الطبيعيين الذين يقومون بالاكتتاب.

وشارك فى فعاليات ورشة العمل بالإضافة إلى ممثلى البنك الأوروبى لإعادة الإعمار ممثلين عن المؤسسات المالية المؤهلة للاكتتاب الخاص في السندات قصيرة الأجل من البنوك الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي المصري ، وشركات التأمين ، والأشخاص الاعتبارية العامة ، وصناديق التأمين والمعاشات وصناديق التأمين الخاصة ، وصناديق الاستثمار ومن بينها صناديق أدوات الدين وصناديق أسواق النقد في الحدود المسموح بها وفقاً للقواعد السارية الخاصة بالسياسة الاستثمارية لتلك الصناديق ، و ممثلى بعض بنوك الإستثمار التي تمارس أحد الأنشطة المالية غير المصرفية الخاضعة لإشرافها ورقابتها والمؤهلة لإدارة الطرح الخاص فى أدوات الدين قصيرة الأجل ، والبورصة المصرية ، وشركة مصر للمقاصة.

توقيع بروتوكول تعاون بين الرقابة المالية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى

شهدت الهيئة حفل توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى لتنفيذ برامج الدراسات العليا بين كل من معهد الاستثمار والتمويل بكلية الدراسات العليا فى الادارة بالأكاديمية ومركز المديرين المصرى – بالهيئة – لفتح آفاق تعاون فى تقديم برنامج الماجستير فى إدارة الأعمال MBA في مجال حوكمة الشركات ، وحوكمة القطاع الصحى ، وحوكمة البنوك، والإلتزام.

والجدير بالإشارة أنه تم توقيع بروتوكول إضافى للتعاون بين معهد الاستثمار والتمويل بكلية الدراسات العليا فى الادارة بالأكاديمية العربية ، ومعهد الخدمات المالية – الذراع التدريبى لهيئة الرقابة المالية – لتنفيذ برامج

الدراسات العليا لتقديم برنامج الماجستير فى إدارة الأعمال MBA في مسارات إدارة الإستثمار ،والتحكيم فى الأوراق المالية ، وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التمويل الإسلامى .

خارطة طريق تحدد الأولويات للخروج ببورصات العقود الآجلة إلى الاقتصاد المصري

استعرضت هيئة الرقابة المالية أهم نتائج أعمال اللجنة المشكلة "لإعداد تقرير بأفضل الممارسات الدولية للقواعد والقرارات المنظمة لبورصات العقود الأجلة " لوضع خطة عمل مكثفة بالتنسيق مع خبراء الهيئة لسرعة إعداد كافة مشروعات القرارات التنظيمية لنشاط بورصات العقود الأجلة في مجال العقود المشتقة من الأوراق المالية تمهيداً لعرضها على مجلس إدارة الهيئة لإستصدار القرارات اللازمة .

هذا و قد بدأت الهيئة فى إعداد حزمة من مشروعات القرارات لتفعيل نشاط بورصات العقود الآجلة فى مجال تداول العقود المشتقة من الأوراق المالية سواء من خلال الترخيص بإنشاء كيان جديد "بورصة العقود الآجلة" او الترخيص للبورصة المصرية ، والبدء بمشروع قرار نموذج العقد والنظام الأساسى لشركة بورصة العقود الآجلة ، وشروط وإجـراءات الترخيص بمزاولة النشاط لمن يتقدم لإنشاء الســوق الجـديدة " بورصة العقود الآجلة " ، أو للبورصة المصرية ، وعلى أن يشمل طلب الترخيص التحقق من إستيفاء مدى مناسبة المقر لمزاولة النشاط ، واستيفاء التجهيزات الفنية اللازمة ، مع توافر الشروط والكفاءة والخبرة للقائمين على إدارة النشاط ، وضرورة توفير نظم تأمين وحماية البيانات لنظم المعلومات والتداول والإتصالات.

رئيس الوزراء يستعرض البرنامج الزمنى لتنفيذ استراتيجية الهيئة الشاملة للخدمات المالية غير المصرفية

في زيارة تاريخية لمعالي الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء لمقر الهيئة العامة للرقابة المالية استعرض سيادته خطوات تنفيذ استراتيجية الهيئة الشاملة للخدمات المالية غير المصرفية (2018 – 2022) وما يصاحبها من توجه هيئة الرقابة المالية في التحول الرقمى وتبنى سياسات تحقيق الشمول المالى والتنمية المستدامة وبناء منظومة إدارة مخاطر جيدة، حيث تم تقديم عرضا "مرئيا" عن أبرز الإنجازات التى حققتها الهيئة فى العام المنقضى 2018، والمتغيرات التى شهدها قطاع الخدمات المالية غير المصرفية خلال الاثنى عشرة شهراً المنقضية والتى شهدت مراجعة شاملة لكافة الإجراءات والأطر التشريعية والتنظيمية للأسواق المالية غير المصرفية بهدف خلق نظام مالى غير مصرفى إحتوائى ومحفز للنمو الإقتصادى.

و التقى سيادته خلال الزيارة بأعضاء مجلس إدارة الهيئة حيث أثنى على الجهود المبذولة في مجال الرقابة وتطوير الأنشطة المالية غير المصرفية بما يخدم الاقتصاد المصرى .

مبادرة الرقابة المالية لإطلاق تأمين إلزامي على حياة عملاء التمويل متناهى الصغر تدخل حيز التنفيذ

أعلنت الهيئة مد شبكة الأمان الاجتماعي لعملاء التمويل متناهى الصغر ، حيث اصبح هناك إلزاماً على جهات التمويل متناهي الصغر سواء كانت شركة أو مؤسسة أهلية أو جمعية من الفئتين (أ) و(ب) لتوفير تغطية تأمينية للعملاء الحاصلين على تمويلات متناهية الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي المستديم من خلال عقد تأمين جماعي مع إحدى شركات التأمين وعلى أن يكون مبلغ التأمين مساوياً لرصيد القرض المستحق على العميل.

و تشجع الهيئة هذا النوع من التأمين الإلزامى على حياة شريحة واسعة من المنتفعين بقروض التمويل متناهى الصغر ، حيث تمت الموافقة على إعفاء عقود التأمين الجماعية متناهية الصغر من مقابل خدمات مراجعة وإعتماد نماذج ووثائق التأمين الجديدة.

وقد استهدفت المبادرة توسيع مظلة التأمين متناهى الصغر على عملاء نشاط التمويل متناهى الصغر وبشكل جماعى ، لتحقيق كفاءة أعلى لمعدلات التمويل وزيادة قدرة مؤسسات التمويل على تدوير المحافظ المالية بصورة أكبر،والتغلب على مشكلة غياب الكوادر وقلة الخبرة التأمينية بجهات التمويل متناهى الصغر ولجوء بعض الجهات للتأمين الذاتي او توجيه العملاء لمنتجات تأمينية غير مناسبة ، وهو ما تطلب إلزام جهات التمويل متناهى الصغر بتوفير تغطية تأمينية لكل عميل بما لا يقل عن الرصيد المستحق من القرض ، وذلك بالتعاقد مع إحدى شركات التأمين وفقا لنموذج عقد تأمين جماعى لتغطية حالات الوفاة وحالات العجز الكلى المستديم.

الرقابة المالية تتيح بدائل من التمويل غير التقليدى امام شريحة كبيرة من البسطاء

ثمن مجلس إدارة الهيئة الدور الحيوى الذى تؤديه الوحدات العاملة فى نشاط التمويل متناهى الصغر بعد أن وصل عدد المستفيدين منه الى 2.8 مليون نسمة بإجمالى أرصدة تمويل متناهي الصغر تبلغ 11,5 مليار جنيه فى نهاية عام 2018 ، ورأى من الأهمية وضع القواعد والضوابط اللازمة لبدء تلك الوحدات مزاولة نشاط التأجير التمويلى متناهى الصغر ، بعد ما سبق وأجاز المجلس الترخيص للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية بمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر ليستحدث مجال أخر لتمويل المشروعات المتناهية

الصغر عبر توفير الأصول ومعدات مزاولة الأنشطة من خلال تأجيرها بعقود تنتهي بتملك تلك الأصول والمعدات و إستكمال الدور الفعال للشركات والجمعيات التى تزاول نشاط التمويل متناهى الصغر فى مجال الشمول المالى وإتاحة بدائل متعددة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

الهيئة تشارك في المؤتمر الإقليمى لتسويق التأمين الأفرواسيوى لعام 2019 تحت عنوان " استراتيجيات النمو والإبتكار"

بدأ قطاع التأمين مرحلة جديدة من التطور ليتجاوب مع خطط التنمية بكفاءة وديناميكية بعدد من الإجراءات والمبادرات التى قامت بها الهيئة لزيادة معدلات النمو بصناعة التأمين، وتعميق مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلى الإجمالي لتتجاوز حدود 1% التى نقف عندها منذ تسعينيات القرن الماضى، والمحافظة على استمرارية جاذبية القطاع لمزيد من الاستثمارات.

جاء ذلك فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الإقليمى لتسويق التأمين الأفرواسيوى حيث اكدت الهيئة على إجراء تطوير جذرى فى نشاط التأمين، وبما يتواكب مع التطورات المتتالية فى الساحة الدولية ، حيث أن الهيئة بدأت العمل على برنامج مكثف لتنمية وتطوير سوق التأمين، اعتمادا على مجموعة من الإجراءات والمبادرات التى تسعى لمد المظلة التأمينية لكافة فئات المجتمع وخلق شبكة أمان اجتماعي ضد العديد من المخاطر التأمينية بعدة مبادرات لتحقيق "الشمول التأمينى " مثل التأمين على طلبة المدارس والجامعات، والتأمين على مركبات النقل السريع على الطرق المميزة – الحرة ، والترويج لدى الجهات الحكومية لآطلاق مبادرة التأمين على الأصول المملوكة للدولة وتشجيعها لتطبيق أساليب ومعايير أدارة الأخطار ، وزيادة التغطيات التأمينية الإجبارية وخاصة في مجال المسئوليات مثل التأمين ضد المسئولية المهنية تجاه الكثير من المهن كمهن الطب والصيدلة ، والأعمال الاستشارية بمختلف أنشطتها.

الرقابة المالية تشارك فى فعاليات اليوم العربى للشمول المالى وتدعم مبادرة المركزى

نظم معهد الخدمات المالية بالتعاون مع المعهد المصرفى والبنك المركزى المصرى برنامج تدريبى متخصص فى التعريف بأنشطة التمويل غير المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل مُمتَد على مدار العام للكوادر المصرفية فى عدد كبير من البنوك بجميع المحافظات ، و ذلك ضمن فعاليات المبادرة القومية التى أطلقها البنك المركزى بعنوان (رواد النيل) لدعم ريادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر تأهيل كوادر فنية متخصصة قادرة على التعامل مع متطلبات التطبيق الفعال لتقديم خدمات تطوير الأعمال.
مما يعد انعكاس لاهتمام الهيئة بفعاليات اليوم العربى للشمول المالى ،حيث تسهم كافه الدول العربية فى ذلك

اليوم بتشجيع مؤسساتها المالية على التعريف بأنشطتها المالية ونشر مزاياها المصممة لتلائم وتواكب احتياجات كافة فئات المجتمع من خلال عرض رسائل توعوية عن مزايا تلك الخدمات المالية التى تقدمها عبر مواقعها الإلكترونية، وحسابات التواصل الإجتماعى ، وأجهزة الصرف الألى، وإرسال رسائل نصية للعملاء المرتقبين .

هيئة الرقابة المالية تحتضن أول حوار مجتمعى لتحويل القاهرة إلى مركز مالي إقليمي يتعامل في التمويل الأخضر

أكدت الهيئة أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ضرورة وأن التوافق مع مباديء الإستدامة هو أحد سبل زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية في شرايين الاقتصاد المصرى، وهو ما يتطلب من المؤسسات المالية المصرية دمج مباديء الإستدامة في نظم التشغيل و الإستثمار والإدارة بها وتحولها إلى ثقافة وممارسة يومية وأحد أدوات إتخاذ القرارات داخل تلك المؤسسات.

إن من أهم الأهداف الإستراتيجية للهيئة هو المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد انضمت إلى مبادرة الأمم المتحدة كأحد الجهات الداعمة ، وفي طريقها للإنضمام إلى منتدى التأمين المستدام SIF والذي يضم حوالي 23 دولة، لتكون ثاني دولة عربية في هذا المنتدى.

هذا وسوف تبدأ الهيئة جهودها بالإستدامة في صناعة التأمين لزيادة وعي هذا القطاع ومواكبة التطورات العالمية في هذا الشأن، بالمشاركة في تنظيم أول لقاء لمبادرة PSI أو مباديء التأمين المستدام التابعة للأمم المتحدة وكافة أطراف صناعة التأمين المصرية لتحديد أجندة الإستدامة لهذا القطاع الحيوي والخطوات اللازمة لتفعيل وتحقيق أهداف الإستدامة.

الهيئة تدعو قطاع التأمين المصرى ليقود القطاع المالى غير المصرفى ويبادر بتبنى مفهوم الإستدامة وتضمينها فى كل قراراته الإستثمارية

نظمت الهيئة الندوة الحوارية التي استضافتها بمقرها بحضور قيادات ثماني وثلاثين شركة تأمين مصرية وجمعية تأمين تعاوني وكبار وسطاء التأمين واعادة التأمين العالميين لإشراكهم فى حوار بناء حول أهمية دمج وممارسة مبادئ الاستدامة فى قطاع التأمين المصرى لأول مرة ، حيث تم استعراض مفهوم " التنمية المستدامة و استكشاف إمكانيات ربطه بأجندة سياساتها ، حيث ان الإستثمار فى البيئة والموارد الطبيعية أصبح ضرورة و يمثل فرصة استثمارية جديرة بالإهتمام لتحقيق عائد مادى مستمر يحقق مكاسب مادية مغرية على المدى الطويل ، وفى نفس الوقت يحافظ على البيئة .

و تهدف الدعوة لهذا اللقاء الى اشراك كافة أطراف صناعة التأمين المصرية بهدف وضع التنمية المستدامة ضمن محددات مصفوفة اتخاذ القرارات الاستثمارية لهذا القطاع الحيوي ، إلى جانب الإتفاق على الخطوات الإجرائية اللازمة لتحقيق أهداف الاستدامة .

الرقابة المالية تصدر أول دليل تفصيلي لحماية المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية في مصر

كشفت الهيئة عن إصدارها أول دليل تفصيلى لحماية المتعاملين بأنشطة سوق رأس المال والتأمين وصناديق التأمين الخاصة وأنشطة التمويل المتعددة بمصر .

و يمثل الدليل رسالة توعية وتنبيه للمتعاملين المرتقبين بمبادئ الحماية الأساسية سيتم تنفيذها في برنامج اتصالي مكثف يهدف للوصول الى المواطنين عبر وسائل الإتصال الجماهيرية واسعة الانتشار المطبوعة والرقمية للتعريف بتلك المبادئ التي تتضمن الشفافية والمعاملة العادلة والحد من المخاطر وتسوية المنازعات وحل شكاوى المتعاملين وتعزيز الثقة كما يتضمن الدليل التزامات العملاء قبل التعاقد على المعاملات او الاستفادة من الخدمة وفى مقدمتها الصدق عند تقديم المعلومات ، والاطلاع على كافة المعلومات المقدمة إليهم بكل دقة ، والتأكد من فهمهم لها بشكل واضح، وفهمهم لكيفية استخدام المنتج او الخدمة المالية بشكل دقيق وصحيح، والتوصية بعدم شراء أية منتجات او خدمات مالية لا تتلاءم مع وضعهم المالى ،وتوخى الحذر بالمعرفة المسبقة لهوية من يصدر اليهم التوكيلات ، وحقهم في الحصول على نسخ من العقود والمستندات بعد التوقيع عليها والاحتفاظ بها في مكان آمن .

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية
مبني رقم B 136 بالحي المالي
الكيلو 28 طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى : info@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg